البنك الأهلي
ahlibank

تقرير
مجلس الإدارة

والبيانات المالية الموحدة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء،

عملاً بمتطلبات مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وممارسات الحوكمة المؤسسية، يسر مجلس الإدارة أن يرفع إليكم هذا التقرير الذي يستعرض أداء البنك ونتائج أعماله، وأبرز التطورات، الحوكمة، وإدارة المخاطر.

وعلى الصعيد المالي، واصل البنك خلال السنة المالية ٢٠٢٥ تحقيق نتائج مالية إيجابية تعكس متانة مركزه المالي وفعالية استراتيجيته التشغيلية، محققاً نتائج إيجابية خلال عام ٢٠٢٥، حيث بلغ صافي الأرباح ٩٣٢ مليون ريال قطري مقارنة بـ ٨٩٢ مليون ريال قطري في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٤,٦٪. كما سجلت محفظة القروض والسلف نمواً بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٣٩,٥٩٩ مليون ريال قطري، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٨,٩٪ لتصل إلى ٣٥,٠١٠ مليون ريال قطري. وبلغ معدل كفاية رأس المال ١٩,٥٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٥، بما يعكس متانة المركز المالي للبنك والتزامه بالمتطلبات الرقابية. وتعكس هذه النتائج المالية قدرة البنك الأهلي على تحقيق نمو مستدام في الأرباح، مدعوماً بانضباط مالي قوي وتحسن مستمر في الكفاءة التشغيلية، والتركيز المستمر على جودة الأصول وإدارة المخاطر.

وتؤكد النتائج المحققة استمرار البنك في تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، مدعوماً بإدارة جيدة لرأس المال، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وبناءً على النتائج المحققة، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٥٪ من رأس المال، وذلك رهناً بموافقة الجهات الرقابية المختصة والجمعية العامة للمساهمين.

خلال الفترة محل التقرير، واصل البنك تنفيذ مبادرات استراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانته في السوق المحلي والإقليمي، ومن أبرزها، تنفيذ وإدراج إصدار سندات للشركات، بما يدعم استراتيجية تنويع أدوات التمويل، وتعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال، وتحسين هيكل السيولة والالتزامات طويلة الأجل، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية لدعم التعاون في مجالات الخزينة وتمويل التجارة وأسواق الدين. كما قام البنك بالتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وتحسين تجربة العملاء كما يتم العمل بشكلٍ مستمر على رفع مستويات الأمن السيبرانيٍ وحماية البيانات بما يتوافق مع أفضل المعايير.

كما قام البنك الأهلي بإدراج أول سندات شركات تصدر في قطر وتُدرَج للتداول في بورصة قطر، وهي سندات بقيمة ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لمدة ثلاث سنوات وبمعدل فائدة ثابت ٤,٤٥٪ في خطوة تُعدّ محطة مهمة في مسار تطوير وتنويع الأدوات الاستثمارية في الأسواق المالية القطرية.

وحافظ البنك على تصنيفه الائتماني عند مستوى P١/A٢ من وكالة موديز، وتصنيف A من وكالة فيتش، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يعكس الثقة في أدائه واستراتيجيته وإدارة مخاطره.

خلال العام ٢٠٢٥، واصل المجلس أداء دوره الإشرافي والاستراتيجي، حيث اعتمد السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز كفاءة منظومة الحوكمة، وراجع بصورة دورية أداء الإدارة التنفيذية، وفعالية لجان المجلس، ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية، كما أشرف على تحديث إطار إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية. كما حرص المجلس على ضمان استقلالية أعضائه وتنوع خبراتهم وكفاءاتهم، بما يدعم جودة القرارات ويعزز فعالية الرقابة.

وتم إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وأعضائه وفق آلية معتمدة، بهدف تطوير الأداء وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

يؤكد مجلس الإدارة التزامه الراسخ بتطبيق معايير الحوكمة والامتثال التنظيمي، بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي، نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية، والنظام الأساسي للبنك ولوائحه الداخلية.

خلال العام ٢٠٢٥ قام مجلس الإدارة بإجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانه، كما قام بمراجعة استقلالية الأعضاء وتحديث إقرارات تعارض المصالح بشكل دوري، هذا فضلاً عن تعزيز الإشراف الاستراتيجي على المخاطر والامتثال. كما واصلت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أداء مهامها وفق الصلاحيات المفوضة لها، وتشمل، لجنة المخاطر والالتزام، لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت، ولجنة التدقيق. وقد رفعت هذه اللجان تقارير دورية إلى المجلس بشأن الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، المكافآت، والسياسات.

كما قام المجلس و/أو اللجان المنبثقة عنه بمراجعة وتحديث الأطر التنظيمية والسياسات الداخلية بصورة دورية لضمان حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، الاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال الكامل للمتطلبات الرقابية.

واصل البنك تعزيز منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية من خلال تطبيق نموذج متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية، تقوية ضوابط الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، تحسين إدارة المخاطر، تعزيز اختبارات الجاهزية وخطط التعافي من الكوارث، ورفع مستوى الامتثال التنظيمي والتدقيق الداخلي. ويؤكد

المجلس أن إطار الضوابط الداخلية يوفر ضماناً معقولاً بشأن سلامة العمليات، دقة التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والتعليمات.

واصل البنك تنفيذ استراتيجيته المعتمدة للاستدامة من خلال تطبيق خارطة طريق متعددة السنوات للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ودمج اعتبارات الاستدامة ضمن قرارات التمويل والاستثمار، تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، ودعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

يؤمن المجلس بأن الكفاءات البشرية تمثل ركيزة أساسية للنجاح المستدام، وقد شملت الجهود تنمية الكفاءات الوطنية، زيادة نسب التقطير، تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني، وترسيخ ثقافة الأداء والابتكار والامتثال.

كما يتطلع المجلس خلال المرحلة القادمة إلى التركيز على تعزيز الربحية المستدامة وتنويع الإيرادات، تسريع التحول الرقمي والابتكار، تقوية إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي، تعميق ممارسات الحوكمة والاستدامة، وتحسين الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء.

وختاماً، يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لمصرف قطر المركزي، هيئة قطر للأسواق المالية، مساهمينا الكرام، عملائنا، موظفينا وكافة الجهات الرقابية على دعمهم وثقتهم المستمرة، ونسأل الله التوفيق والسداد.

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

البيانات المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي (ش.م.ع.ق) المحترمين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الـرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي (ش.م.ع.ق) («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ «المجموعة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الـرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة «مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة». كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى، كما هو معمول به في تدقيق البيانات المالية الموحدة للكيانات ذات المساهمه العامة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية للكيانات ذات المساهمه العامة الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الجوهرية حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور.

أمور التدقيق الهامة

انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

بلغ إجمالي بند القروض والسلف المقدمة للعملاء المسجل في بيان المركز المالي الموحد ٣٩,٦ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ٣٥,٧ مليار ريال قطري) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥, وتمثل ٦٣٪ (٢٠٢٤: ٦٠٪) من إجمالي الموجودات. وبلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ٢,٩ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ٢,٦ مليار ريال قطري) في هذا التاريخ، وتتضمن ذلك مخصصاً بمبلغ ١,٩ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ١,٨ مليار ريال قطري) مقابل التعرضات في المرحلتين ١ و٢، ومخصصاً بقيمة ١,٠ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ٠,٨ مليار ريال قطري) مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣.

يتم تقييم القروض والسلف المقدمة للعملاء بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان («SICR») وقياس خسائر الائتمان المتوقعة («ECL»). ويتطلب ذلك من الإدارة إجراء تقييم معقول ومدعوم يشمل جميع المعلومات النوعية والكمية المستقبلية عند تقييم زيادة مخاطر الائتمان الكبيرة أو عند تقييم مؤشرات التدني الائتماني للتعرض.

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة («ECL») للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين ١ و٢ بشكل جماعي باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ومن المهم أن تكون هذه النماذج ومعاييرها (احتمالية التعثر (PD)، نسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، التعرض عند التعثر (EAD) والتعديلات الاقتصادية الكلية) صالحة طوال فترة التقرير، وأن تخضع لعملية تحقق ومراقبة من قبل مراجع مستقل. ومع ذلك، تعتمد دقة النتائج التي تنتجها هذه النماذج على استخدام معايير معقولة ومدخلات محدثة تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها لمعالجة هذه المسألة الرئيسية في التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات الأعمال المتعلقة بالقروض والسلف المقدمة للعملاء وخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) للمجموعة، بما في ذلك مراجعة التعديلات بعد النموذج والتغطيات الإضافية التي أضافتها الإدارة، وذلك لتقييم هذه التعديلات إلى جانب التقديرات والأحكام المحاسبية الحرجة الأخرى التي طبقتها الإدارة. كما شارك خبراؤنا المتخصصون لمساعدتنا في تدقيق نماذج خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة في عملية الأعمال المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب، وحيثما كان ذلك مناسباً، قمنا أيضاً باختبار فعالية عمل هذه الضوابط. وتشمل هذه الضوابط ما يلي:
  - الضوابط القائمة على النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف في الوقت المناسب بالقروض والسلف المتعثرة؛
  - الضوابط المتعلقة بنماذج حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)؛
  - الضوابط المتعلقة بحوكمة واعتماد مخصصات التعثر ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك إعادة التقييم المستمرة من قبل الإدارة.
- بالنسبة لعينة من القروض الفردية، قمنا بإجراء مراجعة ائتمانية مفصلة، وقيّمنا مدى ملاءمة المعلومات المستخدمة لتقييم الجدارة الائتمانية، وتحققنا من تصنيف المجموعة للقروض واحتساب مخصصات التعثر.
- قمنا بفهم وتقييم الأسس النظرية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) من خلال إشراك خبرائنا المتخصصين

أمور التدقيق الهامة

انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

للاحتمالية التعثر (PD)، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD)، والتعديلات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بفترة التقرير، والتي تخضع لعملية تحقق في الوقت المناسب.

يتم تطبيق التعديلات بعد النموذج (Post-model adjustments) عند الحاجة إلى إضافة تغطيات إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي قد لا تكون مغطاة بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تصنيف التعرضات على أنها متعثرة بمجرد وجود شك في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية. يتم حساب خسارة الانخفاض في قيمة هذه القروض والسلفيات للعملاء بناءً على الفرق بين القيمة الدفترية للقروض والسلفيات المتعثرة للعملاء والقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يُعد تدقيق انخفاض قيمة على القروض والسلف المقدمة للعملاء من المجالات الرئيسية التي يتركز عليها التدقيق، وذلك بسبب الأهمية الكمية للمبلغ في سياق البيانات المالية الموحدة، وأهمية وتعقيد التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف هذه القروض والسلف للعملاء ضمن المراحل المختلفة وتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، ومستوى جهد التدقيق المطلوب.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣ في البيانات المالية الموحدة حول سياسة المحاسبة، و الإيضاح رقم ٥ للأحكام والتقديرات المحاسبية الحرجة، و الإيضاح رقم ٤(ب) للإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان.

لتحديد مدى توافقه مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS). كما اختبرنا سلامة النموذج الرياضية من خلال إجراء عمليات إعادة حساب. وقمنا بتقييم اتساق ومعقولية المدخلات والافتراضات المختلفة التي استخدمتها إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

- بالنسبة للمخصصات المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين ١ و٢، قمنا بفهم منهجية المجموعة لتحديد المخصص، وقيّمنا معقولية الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات التي استخدمتها الإدارة. كما قمنا بتقييم تحديد المجموعة لزيادة المخاطر الائتمانية الكبيرة (SICR) والأساس الناتج لتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة. وبالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم معايير تصنيف المجموعة، بما في ذلك الأساس الذي يُبنى عليه الانتقال بين المراحل.
- بالنسبة للقروض التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة بعملية النمذجة، بما في ذلك مدخلات النموذج، والمراقبة، والتحقق، والموافقة. كما قمنا بمراجعة الافتراضات الرئيسية، وفحصنا منهجية الاحتساب، وتتبعنا عينة من البيانات إلى مصادرها الأصلية.
- قمنا باختيار عينات من القروض والسلف المقدمة للعملاء وقمنا بتقييم دقة التعرض عند التعثر (EAD)، وملاءمة احتمالية التعثر (PD)، وحسابات نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) التي استخدمتها الإدارة في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة (ECL).
- بالنسبة للقروض والسلف المتعثرة، قمنا بتقييم مخصص الخسارة من خلال إعادة حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) لعينة من التعرضات، وذلك لتحديد ما إذا كانت خسائر الائتمان المتوقعة متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS).
- قمنا أيضاً بتقييم دقة الإفصاحات في البيانات المالية لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS).

أمور التدقيق الهامة

أنظمة وتقنيات المعلومات والضوابط المتعلقة بالتقارير المالية

حددنا أنظمة وتقنيات المعلومات والضوابط المتعلقة بالتقارير المالية للبنك كمنطقة تركيز رئيسية، وذلك نظراً للحجم الكبير والتنوع الواسع للمعاملات التي يعالجها البنك يومياً والتي تعتمد على التشغيل الفعّال للضوابط الآلية واليدوية المعتمدة على تقنيات المعلومات.
هناك خطر من أن تكون إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المرتبطة بها غير مصممة بدقة أو لا تعمل بفعالية. وعلى وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة ضرورية للحد من احتمالية حدوث الاحتيال أو الأخطاء نتيجة التغييرات في التطبيقات أو البيانات الأساسية.

كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق

يعتمد منهج تدقيقنا على الضوابط الآلية، ولذلك تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار صلاحيات الوصول والضوابط على أنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة:

- حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية، بما في ذلك نظام الخدمات المصرفية الأساسية، ونظام إدارة القروض، ونظام تمويل التجارة، ونظام الخزانة، ونظام الرسائل Swift، بالإضافة إلى البنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.
- قمنا باختبار الضوابط العامة لتقنية المعلومات المتعلقة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات الصادرة عن الكيان (IPE)، وذلك من خلال تغطية أمن الوصول، وتغييرات البرامج، وعمليات مركز البيانات والشبكة.
- قمنا بإجراء اختبارات على الضوابط الآلية ذات الصلة للتطبيقات التقنية الرئيسية المرتبطة بعمليات الأعمال المتعلقة بالتقارير المالية.
- قمنا بفحص بعض المعلومات الصادرة عن الكيان (IPE) المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة، بالإضافة إلى الضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطق إعداد هذه التقارير.

امور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق آخر، والذي أبدى رأيًا غير معدل بشأن تلك البيانات في ٥ فبراير ٢٠٢٥.

المعلومات الأخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة («التقرير السنوي»)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به حول المعلومات الأخرى، أن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً

لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية ، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء الجوهرية عند وقوعها. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء جوهرية، بصورة فردية أو مُجمّع، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- إستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف جوهرية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك جوهري، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الجوهرية بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية لكيانات المجموعة أو وحدات الأعمال داخل المجموعة واستخدامها كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم تنفيذها لأغراض التدقيق على المجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق
- قمنا بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان حول التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية فيما يتعلق بالاستقلالية، مع توضيح كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر على الاستقلالية، والإجراءات المتبعة لإزالة تلك التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة، عند الاقتضاء.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع القائمين على الحوكمة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً عليه نعتبرها أمور التدقيق الجوهرية، ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي الموحدة للمجموعة أو أدائها المالي.

لدى ديلويت وتوش

فرع قطر

جوزيف خليفة

الشريك

رقم الترخيص: ٤٣٣

رقم ترخيص مدقق سوق قطر المالي ١٢٠١٥٦

الدوحة - قطر

١٦ فبراير ٢٠٢٦

بيان المركز المالي الموحد

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ ألف ريال قطري	٢٠٢٤ ألف ريال قطري
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٣,٦٤٧,٤٥٤	٢,١٧٩,٧٤٩
مستحقات من البنوك	٧,٢٤٣,٩١٦	١١,٧٣٠,٦٧٧
قروض وسلف مقدمة للعملاء	٣٩,٥٩٨,٥٥٤	٣٥,٦٦٣,٣١٩
استثمارات مالية	١١,٥٣٢,٨٨٤	٩,٤٤٤,٩٣٦
عقارات ومعدات	٤٨٤,٤٧٦	٣٧٠,٧٧٩
موجودات أخرى	١٨٧,٨٧١	٢٠١,٥٦٢
إجمالي الموجودات	**٦٢,٦٩٥,١٥٥**	**٥٩,٥٩١,٠٢٢**
المطلوبات		
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي	١٣,١٨٠,٨٤٧	١٢,٨٢٩,١٥٤
ودائع العملاء	٣٥,٠٠٩,٦٢٨	٣٢,١٥٣,٦٤٣
سندات دين	٤,١٧٠,١٨٩	٣,٦٦١,٥٨٣
قروض أخرى	٩٢٣,٥٦٦	١,٤٦٠,٨١٤
مطلوبات أخرى	٧١٩,٦٦٣	١,٠٣٢,٥٦٨
إجمالي المطلوبات	**٥٤,٠٠٣,٨٩٣**	**٥١,١٣٧,٧٦٢**
حقوق الملكية		
رأس المال	٢,٥٥١,١٤٦	٢,٥٥١,١٤٦
الإحتياطي القانوني	٢,٢٠٦,٤٣٦	٢,١١٣,١٩٢
إحتياطي المخاطر	٨٤٢,٦١٤	٧٥٧,٤٧١
إحتياطي القيمة العادلة	(٦,٣٤٠)	(١٦,٦٨٠)
الأرباح المدورة	٢,٠٠٥,٤٠٦	١,٩٥٦,١٣١
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**٧,٥٩٩,٢٦٢**	**٧,٣٦١,٢٦٠**
الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي	١,٠٩٢,٠٠٠	١,٠٩٢,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٨,٦٩١,٢٦٢**	**٨,٤٥٣,٢٦٠**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٦٢,٦٩٥,١٥٥**	**٥٩,٥٩١,٠٢٢**

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٢٠ يناير ٢٠٢٦ ووقعها بالنيابة عنه كل من:

الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

حسن أحمد الافرنجي
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ ألف ريال قطري	٢٠٢٤ ألف ريال قطري
إيرادات فوائد	٣,٠٧٢,٨٨٢	٣,٥٣٦,٧٩٧
مصروفات فوائد	(١,٧٤٧,٢٨١)	(١,٨٩٢,٧١٥)
صافي إيرادات الفوائد	**١,٣٢٥,٦٠١**	**١,٦٤٤,٠٨٢**
إيراد رسوم وعمولات	١٩٧,٤٣٦	١٤٠,٤٨٨
مصاريف رسوم وعمولات	(٦,٠٥٢)	(٥,٣٥٢)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**١٩١,٣٨٤**	**١٣٥,١٣٦**
ربح من صرف عملات أجنبية - بالصافي	٣٨,٧٥٨	٤٨,١٣٦
صافي ربح من استثمارات مالية	١٤,٥٥٨	٩,٨٣٣
إيرادات تشغيلية أخرى	١,٧٠٨	٢,٨٥٦
صافي الإيرادات التشغيلية	**١,٥٧٢,٠٠٩**	**١,٨٤٠,٠٤٣**
تكاليف موظفين	(٢٠٦,٧٥٥)	(١٨٩,٨٠٩)
استهلاك	(٢٩,٨٨٦)	(٢٦,٣٦٠)
صافي عكس/(خسارة) انخفاضقيمة استثمارات مالية	١٨,٣٥٠	(٩,٨٠٥)
صافي خسارة انخفاض قيمةقروض وسلف للعملاء	(٢٤١,٦٤٣)	(٥٤١,٧١٣)
صافي خسارة انخفاض قيمةموجودات مالية أخرى	(٨٩٥)	(١,١٧٩)
خسارة انخفاض قيمةالضمانات المستردة	-	(٩,٠٠٠)
مصروفات أخرى	(١٧٨,٧٤٠)	(١٧٠,٥٥٣)
	(٦٣٩,٥٦٩)	(٩٤٨,٤١٩)
الربح للسنة	**٩٣٢,٤٤٠**	**٨٩١,٦٢٤**
العائد على السهم (ريال قطري)	**٠,٣٤٨**	**٠,٣٣٢**

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٤ ألف ريال قطري	٢٠٢٣ ألف ريال قطري
الربح للسنة	**٩٣٢,٤٤٠**	**٨٩١,٦٢٤**
إيرادات شاملة أخرى للسنة:		
بنود يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات دينمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٠,٣٤٠	٢٠,٦١٤
الدخل الشامل الآخر للسنة	**١٠,٣٤٠**	**٢٠,٦١٤**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٩٤٢,٧٨٠**	**٩١٢,٢٣٨**

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي قيمة عادلة	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥	**٢,٥٥١,١٤٦**	**٢,١١٣,١٩٢**	**٧٥٧,٤٧١**	**(١٦,٦٨٠)**	**١,٩٥٦,١٣١**	**٧,٣٦١,٢٦٠**	**١,٠٩٢,٠٠٠**	**٨,٤٥٣,٢٦٠**
إجمالي الدخل الشامل للسنة:								
الربح للسنة	-	-	-	-	٩٣٢,٤٤٠	٩٣٢,٤٤٠	-	٩٣٢,٤٤٠
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	١٠,٣٤٠	-	١٠,٣٤٠	-	١٠,٣٤٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**١٠,٣٤٠**	**٩٣٢,٤٤٠**	**٩٤٢,٧٨٠**	**-**	**٩٤٢,٧٨٠**
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	-	٩٣,٢٤٤	-	-	(٩٣,٢٤٤)	-	-	-
محوّل إلى إحتياطي المخاطر	-	-	٨٥,١٤٣	-	(٨٥,١٤٣)	-	-	-
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٢٣,٣١١)	(٢٣,٣١١)	-	(٢٣,٣١١)
مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك:								
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(٦٣٧,٧٨٧)	(٦٣٧,٧٨٧)	-	(٦٣٧,٧٨٧)
إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك	**-**	**-**	**-**	**-**	**(٦٣٧,٧٨٧)**	**(٦٣٧,٧٨٧)**	**-**	**(٦٣٧,٧٨٧)**
توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى	-	-	-	-	(٤٣,٦٨٠)	(٤٣,٦٨٠)	-	(٤٣,٦٨٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٥٥١,١٤٦**	**٢,٢٠٦,٤٣٦**	**٨٤٢,٦١٤**	**(٦,٣٤٠)**	**٢,٠٠٥,٤٠٦**	**٧,٥٩٩,٢٦٢**	**١,٠٩٢,٠٠٠**	**٨,٦٩١,٢٦٢**

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي قيمة عادلة	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢,٥٥١,١٤٦**	**٢,٠٢٤,٠٣٠**	**٧٥٣,١٠٨**	**(٣٧,٢٩٤)**	**١,٨٦١,٧٩٠**	**٧,١٥٢,٧٨٠**	**١,٠٩٢,٠٠٠**	**٨,٢٤٤,٧٨٠**
إجمالي الدخل الشامل للسنة:								
الربح للسنة	-	-	-	-	٨٩١,٦٢٤	٨٩١,٦٢٤	-	٨٩١,٦٢٤
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	٢٠,٦١٤	-	٢٠,٦١٤	-	٢٠,٦١٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**٢٠,٦١٤**	**٨٩١,٦٢٤**	**٩١٢,٢٣٨**	**-**	**٩١٢,٢٣٨**
محوّل إلى الإحتياطي القانوني	-	٨٩,١٦٢	-	-	(٨٩,١٦٢)	-	-	-
محوّل إلى إحتياطي المخاطر	-	-	٤,٣٦٣	-	(٤,٣٦٣)	-	-	-
محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٢٢,٢٩١)	(٢٢,٢٩١)	-	(٢٢,٢٩١)
مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك:								
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(٦٣٧,٧٨٧)	(٦٣٧,٧٨٧)	-	(٦٣٧,٧٨٧)
إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك	**-**	**-**	**-**	**-**	**(٦٣٧,٧٨٧)**	**(٦٣٧,٧٨٧)**	**-**	**(٦٣٧,٧٨٧)**
توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى	-	-	-	-	(٤٣,٦٨٠)	(٤٣,٦٨٠)	-	(٤٣,٦٨٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢,٥٥١,١٤٦**	**٢,١١٣,١٩٢**	**٧٥٧,٤٧١**	**(١٦,٦٨٠)**	**١,٩٥٦,١٣١**	**٧,٣٦١,٢٦٠**	**١,٠٩٢,٠٠٠**	**٨,٤٥٣,٢٦٠**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ ألف ريال قطري	٢٠٢٤ ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة	٩٣٢,٤٤٠	٨٩١,٦٢٤
تعديلات للبنود التالية:		
صافي خسارة انخفاض قيمةقروض وسلف للعملاء	٢٤١,٦٤٣	٥٤١,٧١٣
صافي خسارة (عكس) / خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية	(١٨,٣٥٠)	٩,٨٠٥
صافي خسارة انخفاض قيمةموجودات مالية أخرى	٨٩٥	١,١٧٩
استهلاك	٢٩,٨٨٦	٢٦,٣٦٠
صافي خسارة من استبعاد عقارات ومعدات	- ١,٣٦٠	
صافي خسارة من استثمارات مالية	١,٢٩٢	٤٢٧
خسارة انخفاض قيمة الضمانات المستردة	-	٩,٠٠٠
الربح قبل التغيرات في الموجوداتوالمطلوبات التشغيلية	١,١٨٧,٨٠٦	١,٤٨١,٤٦٨
التغير في أرصدة البنوك مع المصرف المركزي	(١٨,٧١٦)	(٢٨٠,٧٤٠)
التغير في أرصدة مستحقة من البنوك	٦,٣٣٩,٥٧٤	(٣,٣٤٥,١٥٩)
التغير في قروض وسلف للعملاء	(٤,١٧٦,٨٧٨)	(١,٤٥١,٠٨٩)
التغير في موجودات أخرى	١٣,٦٩١	١٨٠,٧٨٢
التغير في أرصدة مستحقة إلى بنوك والمصرف المركزي	٣٥١,٦٩٣	(٢,١٧٢,٠٨٠)
التغير في ودائع العملاء	٢,٨٥٥,٩٨٥	٢,٥٠٨,٦٦٠
التغير في مطلوبات أخرى	(٣٣٤,٦٧٢)	٣٨٧,٦١٦
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**٦,٢١٨,٤٨٣**	**(٢,٦٩٠,٥٤٢)**
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		
شراء استثمارات مالية	(٣,٦٩٦,٠٣٧)	(٣,٠٠٠,٢٨٥)
متحصلات من بيع أو استحقاقاستثمارات مالية	١,٦٣٥,٤٨٧	١,٩٤٧,٤٧٥
شراء عقارات ومعدات	(١٤٣,٥٨٣)	(٧٦,٨٢١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(٢,٢٠٤,١٣٣)**	**(١,١٢٩,٦٣١)**
التدفقات النقدية النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		
صافي (سداد) قروض وأدوات دين أخرى	(٢٨,٦٤٢)	(١,٨٢٨,٧٨٢)
توزيعات أرباح مدفوعة	(٦٣٧,٧٨٧)	(٦٣٧,٧٨٧)
المدفوع من التزامات الإيجار بمافي ذلك الفوائد	(٣,٨٤٧)	(٢,١١٣)
توزيعات أرباح مدفوعة لأدواتشريحة رأس المال الأولى	(٤٣,٦٨٠)	(٤٣,٦٨٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٧١٣,٩٥٦)**	**(٢,٥١٢,٣٦٢)**
صافي الزيادة / (النقص) في النقدوما في حكمه	**٣,٣٠٠,٣٩٤**	**(٦,٣٣٢,٥٣٥)**
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير	**٢,٥٣٣,٥٧١**	**٨,٨٦٦,١٠٦**
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر	**٥,٨٣٣,٩٦٥**	**٢,٥٣٣,٥٧١**
التدفقات النقدية التشغيلية منالفوائد وتوزيعات الأرباح		
فوائد مستلمة	٣,٠٨٤,٢٤٠	٣,٤٦٤,٤٥٩
فوائد مدفوعة	١,٩٤٢,٣٥٢	١,٦٨٤,٢٠٦
توزيعات أرباح مستلمة	١٥,٨٥٠	١٠,٢٦٠